

ترجمة غير رسمية

الكلمة الافتتاحية للسفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان
منتدى بيروت للطاقة
2011

معالي الوزير جبران باسيل،
أصحاب السعادة أعضاء السلك الدبلوماسي وسفراء الاتحاد الأوروبي،
حضرة السيدات والسادة،

الطاقة هي العمود الفقري للمجتمع الحديث وتؤدي دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

الطاقة ضرورية لحياتنا اليومية. ويؤدي الوصول المحدود إليها أو عدم الحصول على الطاقة، لاسيما الكهربائية منها، إلى زعزعة قدرة الناس على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعتبر خدمات الطاقة ضرورية للنمو الاقتصادي ولتحسين ظروفنا المعيشية.

وهذا الأمر ينطبق على لبنان تماماً كما ينطبق على الاتحاد الأوروبي.

ففي لبنان، وبالإضافة إلى أمن الطاقة واستدامتها، من الضروري أن يعمل قطاع الطاقة بصورة جيدة ويتم استخدام الطاقة بفاعلية لجعل الاقتصاد أكثر تنافسية ودعم فرص العمل محلياً (خصوصاً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) وخفض فاتورة الطاقة على الناس. باختصار، فإن الحصول على الطاقة بتكلفة مقبولة هو في آن خدمة عامة يحتاجها جميع المواطنين ويتوقعون الحصول عليها، وعنصر أساسي من عناصر بيئة العمل والاستثمار للمؤسسات.

غير أن الهدف شيء وكيفية تحقيقه شيء آخر.

يسعى لبنان إلى تحقيق الهدف عينه الذي يتوق إليه الاتحاد الأوروبي، أي ضمان حصول جميع المستخدمين على طاقة بتكلفة مقبولة وأمنة ومستدامة. وحدد الاتحاد الأوروبي إطار سياسته الحالية الخاصة بالطاقة في استراتيجية 20-20-20، حيث التزم جميع الزعماء الأوروبيين تخفيض انبعاثات الغاز المسبب لمفعول الدفيئة بنسبة 20% وزيادة فاعلية الطاقة بنسبة 20% ورفع مساهمة الطاقات البديلة في حجم الطاقة بنسبة 20%، على أن يتم كل ذلك بحلول سنة 2020.

وفي لبنان، تبدو "الرؤية" واضحة للجميع وتقضي بتوفير الكهرباء 24 على 24. لكن لبلوغ هذا الهدف، هناك العديد من الإستراتيجيات.

لقد سبق للحكومة اللبنانية أن قامت بالتزامات من خلال القانون 462¹. وينظم هذا القانون قطاع الطاقة اللبناني ويتعين عليه أن يكون قاعدة للإصلاح. علاوة على ذلك، ومنذ مؤتمر باريس 3، ربطت الجهات المانحة مساعداتها بهذا القانون 462. وجرى اتخاذ خطوات تحضيرية مهمة منها ما يتعلق بإنشاء هيئة ناظمة وطنية. ونحن على قناعة أنه عملاً بأفضل التجارب العالمية المشابهة، فإن هذه الهيئة أساسية لقيام قطاع طاقة يعمل

¹ القانون 462 لعام 2002 حل مكان قانون الكهرباء الأساسي لعام 1964 من أجل توفير قاعدة قانونية لفتح قطاع الكهرباء أمام المنافسة وخصخصة موجوداته بصورة كاملة أو جزئية وإنشاء هيئة ناظمة مستقلة للكهرباء.

ترجمة غير رسمية

بصورة جيدة. ومن شأن هذه الهيئة امتلاك الخبرة للإشراف على سير عمل القطاع وتوفير دعم للإصلاحات الأكثر إلحاحاً في قطاع الطاقة.

غير أن التحديات المستقبلية كبيرة، إذ من المتوقع ارتفاع الطلب على الطاقة في المنطقة بنسبة 65% خلال السنوات الخمس وعشرين المقبلة نتيجة التنمية الاقتصادي والنمو السكاني. ومن أجل دعم النمو المستدام والشامل، خصص الاتحاد الأوروبي 350 مليون يورو أضيفت إلى الأموال التي سبق تخصيصها للمنطقة للفترة 2011-2012. وتم تخصيص هذه الأموال لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الأحداث الأخيرة واستجابة للجوار المتغير. وسوف يجري توزيع هذه الأموال وفق مقاربة "المزيد للمزيد" التي تركز على الحوافز. فبلدان الجوار التي تمضي قدماً وسريعاً في الإصلاحات ستكون قادرة على الاعتماد على دعم أكبر من الاتحاد الأوروبي.

وكما قال أخيراً المفوض الأوروبي للطاقة غونتر أوتينغر والمفوض الأوروبي للسياسة الأوروبية للجوار ستيفان فولبي أنه نظراً إلى أهمية البلدان المتوسطة الشريحة كمورد للطاقة وناقل لها، نقترح على شركائنا في تلك المنطقة إنشاء شراكة بين الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط في مجال الطاقة تركز بصورة خاصة على مشاريع الطاقة المتجددة وإطلاق محطات طاقة شمسية نموذجية. كما نقترح توسيع نطاق إجراءات تقييم السلامة النووية وتأمين دعم سياسي لمشاريع البنية التحتية الخاصة بالطاقة التي من شأنها تنويع مصادر التزود بالطاقة ومساراتها.

وفي هذا السياق، يمكن لقانون الطاقة الذي تم التصويت عليه مؤخراً أن يشكل قاعدة لتنسيق وطني وإقليمي. وتظهر تجربة الاتحاد الأوروبي أن "مقاربة قائمة على البرنامج" من هذا القبيل تحقق نجاحاً أكبر إذا ترافقت مع عملية منظمة للتنسيق بين أصحاب العلاقة ومن خلال جهود مواكبة للأنظمة المحلية للإدارة والمراقبة والتقييم المالي.

إن الموافقة على قانون الطاقة يؤكد على الأهداف الطموحة التي وضعها لبنان في ما يتعلق بحصة الطاقة البديلة من إنتاج الطاقة. ونحن نتطلع الآن إلى تنفيذها بشكل ملموس.

وبالإضافة إلى مبلغ العشرين مليون يورو التي جرى تخصيصها لقطاع الطاقة اللبناني، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لمراقبة لبنان في مسيرته الإصلاحية. وهذه المهمة صعبة لكن في إمكانها إحداث فرق كبير في الحياة اليومية للمواطنين اللبنانيين واقتصاد البلاد برمته.

شكراً.